في كون ربع الاحتياط العالمي من النفط موجوداً في باطن الرمال السعودية، ولا في الحصول على العائدات النفطية الخيالية، ولا في وجود الفوائض المالية الضخمة في المصارف الاجنبية. ازاء هذه العناصر، لا يمكن، أبداً، ان نتوقف عند الارقام الفلكية للمخزون النفطي ولعائداته، اذا كانت البلد شديدة العطب على المستوى الأمني، وضعيفة على المستوى العسكري، في منطقة شديدة التوتّر، لا تخلو من القدرات العسكرية الضخمة، بدءاً بالعراق، مروراً بايران وتركيا، وانتهاء باسرائيل.

ان هذه العناصر تدفعنا، بالاحرى، الى التشكيك في اصالة الدور القيادي السعودي؛ وإنْ امتلك، ردحاً من الزمن، القدرة على تقديم مساعدات اقتصادية ومالية، فانه من الممكن، بالدرجة ذاتها، النظر الى هذه المساعدات كمظهر من مظاهر الاحساس بعدم الأمن والرغبة في تحقيق قدر من الحماية والاستقرار.

وباستطاعتنا ان نخلص الى ان الولايات المتحدة الاميركية قد سبقت المملكة الى تقدير أهمية هذا المظهر. ولا شك في ان هذا هو السبب الذي ضمن نجاح واشنطن، طوال العقود الماضية، في اقامة «علاقات خاصة»، على الرغم من التردّد السعودي، على الصعيد المالي. لقد كان شغل واشنطن الشاغل، في البداية، ان تعمل بحيث يسدّ تدفّق البترودولار الى الولايات المتحدة الاميركية العجز المتنامي في الميزان التجاري الاميركي، فسعت الى اقناع الرياض بايداع فوائضها في الولايات المتحدة الاميركية، الى المدى الطويل، في شكل سندات؛ ذلك ان الاعتقاد الذي كان سائداً في واشنطن، لم يكن ليدع أي مجال للشك في ان مثل هذا الفائض الضخم سوف يؤثر، تأثيراً بالغاً، في الموازنة الفيدرالية، وفي القيمة المعيارية للدولار، في حال عدم استخدامه وفق ما تتطلبه المصلحة الاميركية. ولم يتغيّر اهتمام واشنطن، مذ ذاك، في ان يكون لها اليد الطولى في مسألة اعادة توجيه هذه الفوائض، حتى لو طرأ انخفاض في قيمتها الفعلية. بل من دون حساب هذا الرابط، لم يكن هناك ما يدفع واشنطن الى اقامة صلات ذات ميزة خاصة مع مملكة تعاني من الطابع الصحراوي الغالب، ومن ضآلة عدد السكان.

ولكن كيف نوفّق بين مركزية هذا الرابط، وبين تأكيد تقرير بروكينغز (أُصدر في العام ١٩٨٥) الذي لم يشعر كاتبه، ريتشارد ماتيون، بأي رغبة اميركية في ارتباط بلاده، شرعياً وعاطفياً، بالمملكة. واذا كان لهذا الصدى نصيب من الصحة، فان الصحيح، كذلك، هو ان المتغيرات الراهنة في النظام الدولي ألقت ظلالاً من الشك وعدم اليقين في الجدوى الاقتصادية المتحصّلة من هذا الارتباط.

كثيرون هم الذين يعتقدون بذلك. ويؤكد البعض منهم، بوضوح، ان مركزية العنصر الاقتصادي، كمكوِّن أساس في هذا النظام، يجب ان لا تستبعد امكانية ان تنظر الولايات المتحدة الاميركية الى المال النفطي، بما يتلاءم مع احتياجات النظام الجديد. وأول ما يسترعي الانتباه، هنا، هو ان المال النفطي لم يتأقلم، بعد، مع هذه الاحتياجات، إنْ في طريقة توزيعه، أو في هوية المتحكّمين فيه، أو حتى في حجم المال الذي يتمّ توزيعه، وفي هوية المنتفعين من هذا التوزيع.

بمعنى آخر، ان المال النفطي السعودي، والخليجي اجمالاً، الذي دار وأُعيد دورانه خلال العقدين السابقين، أدّى دوره في مهمة انتهت، وتبدأ، الآن، مهمة جديدة، وبالتالي يجب ان تخضع مجتمعات انتاج النفط وتصديره وتسويقه ومؤسسات تسعيره، لتغييرات تتناسب مع دوره الجديد، نحو خدمة أهداف ذات وظيفة مختلفة.